



الدورة التاسعة

نيويورك، ٦ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

تقرير أعدته المحكمة بشأن المحاسبة التحليلية*

أولاً - المقدمة

١- استرعت لجنة الميزانية والمالية (يشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة") الانتباه في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى مجموعة من القضايا ذات الصلة بالتوقعات المتوسطة الأجل المتعلقة بالميزنة ولاحظت، كما بين ذلك المراجع الخارجي للحسابات أن المحكمة الجنائية الدولية (يشار إليها فيما بعد بـ "المحكمة") أمكنها توفير التكاليف بالاعتماد على كل حالة على حدة بدلاً من الاعتماد على كل محاكمة محددة. وقد أوصت اللجنة بأن تنفذ المحكمة محاسبة تحليلية تتعلق بكل محاكمة بغية وضع التوقعات المتعلقة بتكاليفها.^(١)

٢- وتنص التوصية ٧ الواردة في تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٨ على الأهمية التي يكتسبها تطوير قدرة نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات (SAP) بحيث تسمح بتقديم تقرير عن تكاليف كل محاكمة على حدة.^(٢)

٣- وقامت المحكمة ببحث القضايا التي أثارها اللجنة مقرونة بالتوصيات التي تقدم بها المراجع الخارجي للحسابات وذلك بهدف وضع مجموعات من أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية مما من شأنه أن يساعد المحكمة على التخطيط واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام المستنيرة. ويوفر هذا التقرير لمحة عامة عن الحالة المتعلقة بهذا العمل.

ثانياً - الأسس المنطقية لنهج استراتيجي يُتوخى في محاسبة التكاليف

٤- تعتمد المحكمة في عملها على برمجيات SAP في التخطيط المتكامل للموارد في المؤسسة.^(٣) وهذا النظام عبارة عن سلسلة من التطبيقات البرمجية النموذجية المتكاملة المستخدمة لتسهيل إدارة

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/9/CBF.1/4.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الثاني، الجزء باء - ٢، الفقرة ٥٠.

(٢) المرجع نفسه، المجلد الثاني، الجزء جيم - ١، الفقرة ٤٨.

(٣) SAP مختصر يرمز إلى نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات.

الأنشطة الإلكترونية ذات الصلة بالأعمال في مختلف فروع المحكمة بطريقة فعالة وسريعة وشفافة. وقد قامت المحكمة بتنفيذ نظام SAP في عام ٢٠٠٥.

٥- ويستجمع نظام SAP كافة ميزانيات المحكمة والصناديق الاستثنائية فضلاً عن التكاليف جميعها مما يسهل وضع التقارير المتعلقة بالميزانية في الوقت الحقيقي. وهناك أربعة أنواع من الصناديق في إطار النظام الحالي لـ SAP: الصندوق العام والصندوق ذو الصلة بالحالات والصناديق الاستثنائية وصناديق دعم المشاريع وهناك بالنسبة للحالات الاستثنائية صندوق الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك هناك صناديق لها صلة بمشروع الماني الدائمة. ويستجمع نظام SAP كافة التكاليف باتباع جملة من معايير الفرز الممكنة: بحسب نوع الصندوق وشهرياً أو بحسب حسابات دفتر الأستاذ العام أو بحسب بند الالتزام أو مركز الصندوق ومن ثم يتاح الفرز بحسب كل برنامج رئيسي وبرنامج فرعي أو باب.

٦- وفي عام ٢٠٠٦، أعيد تصميم النظام بحيث يشتمل على وحدة معيارية لإدارة المشروع كجزء من نظامه لإدارة الصناديق. وبالإضافة إلى الهيكل المتمحور حول الصناديق المذكور أعلاه شكّلت وحدة إدارة المشروع على النحو الذي يسمح باستخدام هيكل لتقسيم العمل من أجل توفير الإطار الضروري الخاص بالتقدير المفصل للتكاليف ومراقبتها. وتدير المحكمة حالياً اثني عشر رمزاً لهيكل تقسيم العمل في نظام SAP. وتوزع التكاليف على الرموز التي وضعت لتوفير تقسيم للتكاليف بحسب الحالة. ويورد الجدول ١ رموز الهيكل المذكور التي تستخدمها المحكمة والحالات التي تتصل بها هذه الرموز.

الجدول ١: رموز هيكل تقسيم العمل التي تستخدمها المحكمة

رموز هيكل تقسيم العمل	الحالة
CIS-CAR	دور انعقاد المحكمة - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
CIS-DRC	دور انعقاد المحكمة - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
CIS-OPS	دور انعقاد المحكمة - الدعم التشغيلي
CIS-SUD	دور انعقاد المحكمة - الحالة في السودان
CIS-UGA	دور انعقاد المحكمة - الحالة في أوغندا
FOP-CAR	العمليات الميدانية - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
FOP-DRC	العمليات الميدانية - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
FOP-OPS	العمليات الميدانية - الدعم التشغيلي
FOP-SUD	العمليات الميدانية - الحالة في السودان
FOPUGA	العمليات الميدانية - الحالة في أوغندا
FOP-KEN	العمليات الميدانية - الحالة في كينيا
ICC-GEN	المحكمة - عام

٧- من ناحية أخرى فإن تسجيل التكاليف ذات الصلة بحالة معينة يقتصر على الرحلات والمشتريات وهي بنود محددة بوضوح في نظام SAP. وفي ٢٠٠٩، وُزعت نحو ٥٠ في المائة من كافة الرحلات والمشتريات على الصندوق العام للمحكمة وهي على هذا النحو لا تتصل بأي حالة بعينها. أما نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية فموزعة على رموز أخرى. والتكاليف المتصلة بالموظفين لا تسجل في الظرف الراهن في إطار هيكل تقسيم العمل.

- ٨- واحتمالات التوسع في رموز نظام تقسيم العمل واردة وهي تتخطى عتبة الاثني عشر رمزاً من الرموز المذكورة أعلاه وتنطوي على احتمال خلق نظام درجات وشجرات. ولذلك فإن المحكمة بحاجة إلى تحليل هيكل تقسيم العمل القائم والتحري في سبل زيادة تطويره بغية تحسين المحاسبة التحليلية.
- ٩- وينطوي الجدول ٢ على بيان بنفقات عام ٢٠٠٩ التي تكبدتها المحكمة بحسب الحالة باستخدام رموز هيكل تقسيم العمل. وتيسيراً للقيام بهذه الممارسة تُسند التكاليف التي لا ترتبط بحالة معينة إلى الصندوق العام للمحكمة.

الجدول ٢: لحة عن نفقات عام ٢٠٠٩ باستخدام رموز هيكل تقسيم العمل*

المجموع	مكتب المدعي العام	قلم المحكمة	أمانة جمعية الدول الأطراف	أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	مكتب مشروع المبادئ الدائمة	الهيئة القضائية	
١٠٩٦٣٠٤	١٠٤٥١٤٧	٥١١٥٧	صفر	صفر	صفر	صفر	CIS-CAR
٩١٠١٣٢٧	٢٩١٦٩١٣	٦١٨٤٤١٤	صفر	صفر	صفر	صفر	CIS-DRC
٨٣٩٢٧٤٤	٧٩٨٣٠٩	٧٠٨٧٧٦	صفر	صفر	صفر	٥٠٦٦٥٩	CIS-OPS
٥٠٢٢٢٠	١٧٥٠١٤	٣٢٧٢٠٦	صفر	صفر	صفر	صفر	CIS-SUD
٢٩٥٠٢	٤٤٣٤	٢٥٠٦٨	صفر	صفر	صفر	صفر	CIS-UGA
٣٧٩٢٦٥١	٢٣٧٧٩٧٣	١٤٠٢٢٥٦	صفر	١٢٤٢٢	صفر	صفر	FOP-CAR
٧١٤١٢٠٧	٣١٥٨٨٦٦	٣٨٥٩٦٨٢	صفر	١٢٢٦٥٩	صفر	صفر	FOP-DRC
٨٤٨٦٥٥٠	٥٠٠٧٣٤٢	٣١٧٨٨٣١	صفر	٣٠٠٣٧٧	صفر	صفر	FOP-OPS
٥٣٧٨٤٩٢	٣٣٥٤٥٠٠	٢٠٢٣٩٩٢	صفر	صفر	صفر	صفر	FOP-SUD
٢٢٧٠٧٥٣	٣٩١٦٥٤	١٧٤٩٦٠٥	صفر	١٢٩٤٩٤	صفر	صفر	FOP-UGA
٤٧٢٦٢٨٠٧	٤٨١٢٢٥٠	٢٩١٧٨٢٢١	٣٠٨٧٣٧٥	٥٥٩٩٢٦	٣٣٢١٣٩	٩٢٩٢٨٩٦	ICC-GEN
٩٣٤٥٤٥٥١	٢٤٠٤٢٤٠١	٥٥٠٦٨٢٠١	٣٠٨٧٣٧٥	١١٢٤٨٧١	٣٣٢١٣٩	٩٧٩٩٥٥٥	المجموع باليورو

* تقديرات مؤقتة. لغاية ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠.

- ١٠- يورد الجدول ٣ بياناً عاماً بنفقات عام ٢٠٠٩ التي تكبدتها المحكمة بحسب كل حالة على حدة.

الجدول ٣: لحة عن نفقات عام ٢٠٠٩ بحسب الحالة*

المجموع	مكتب المدعي العام	قلم المحكمة	جهات أخرى	الهيئة القضائية	
٤٨٨٨٩٥٤	٣٤٢٣١٢٠	١٤٥٣٤١٣	١٢٤٢٢	صفر	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٦٢٤٢٥٣١	٦٠٧٥٧٧٩	١٠٠٤٤٠٩٦	١٢٢٦٥٩	صفر	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٥٨٨٠٧١١	٣٥٢٩٥١٤	٢٣٥١١٩٨	صفر	صفر	السودان
٢٣٠٠٢٥٤	٣٩٦٠٨٨	١٧٧٤٦٧٣	١٢٩٤٩٤	صفر	أوغندا
١٦٨٧٩٢٩٤	٥٨٠٥٦٥١	١٠٢٦٦٦٠٧	٣٠٠٣٧٧	٥٠٦٦٥٩	دعم تشغيلي (المحكمة في دور الانعقاد والعمليات الميدانية)
٤٧٢٦٢٨٠١	٤٨١٢٢٥٠	٢٩١٧٨٢٢١	٣٩٧٩٤٤٠	٩٢٩٢٨٩٦	المحكمة - عام
٩٣٤٥٤٥٥١	٢٤٠٤٢٤٠٢	٥٥٠٦٨٢٠٨	٤٥٤٤٣٩٢	٩٧٩٩٥٥٥	المجموع باليورو

* تقديرات مؤقتة. حتى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠.

- ١١- مثلما هو وارد بيانه في تقرير المراجع الخارجي للحسابات بشأن مراجعة حسابات البيانات المالية للمحكمة لعام ٢٠٠٨ فإن الحالة هي المصطلح المستخدم لوصف الإحالات التي تتلقاها المحكمة لغرض إجراء تحقيقات في مخالفة أو إساءة بعينها يبدو فيها أن جريمة واحدة أو أكثر من الجرائم قد

ارْتُكبت. (٤) ونتيجة للتحريات التي تجري بمكن أن توجه التهمة لشخص واحد بعينه أو أكثر من الأشخاص بارتكاب تلك الجرائم ولذلك قد يقتضي الأمر إجراء محاكمات منفصلة.

١٢- ويبين تقرير المراجع الخارجي للحسابات بالإضافة إلى ذلك أن تحديد تكاليف كل محاكمة على حدة أمر معقد ويتطلب تحليلاً متعمقاً مشتركاً بين الأجهزة لكي يفهم فهماً كاملاً. (٥) وقد عيّنت المحكمة القضايا التالية التي ستقتضي أن تعالج لغرض تحديد تكاليف محاكمة بعينها:

(أ) سيلزم أن يُوضع تعريف مشترك وعلى مستوى المحكمة بأسرها لما يشكل محاكمة. ويجدر إبراز حقيقة أن المحكمة بدأت أولى محاكماتها في عام ٢٠٠٩ ولم تنه حتى الآن دورة بكاملها لمحاكمة من المحاكمات. وقد شكلت بداية أولى المحاكمات خطوة أساسية ليس باتجاه مكافحة الإفلات من العقاب فحسب ولكن باتجاه عملية المحكمة المتمثلة في فهم الآثار المالية والتشغيلية الطويلة الأجل المترتبة على كل محاكمة. وليتيسر توفير التكاليف بحسب كل محاكمة محددة، يلزم الاتفاق على تعريف لمراحل المحاكمة تتبناه المحكمة بأسرها. وبالرغم من أن المحكمة تتفق على وجود مراحل مختلفة في العملية القضائية، وأنشطة لها صلة بكل مرحلة من هذه المراحل لا تبدأ بالضرورة في الوقت نفسه بالنسبة لمختلف الجهات الفاعلة في محاكمة ما، وهذا يخلق صعوبات على الاتفاق حول تعريف تتبناه المحكمة بأسرها. وسيطلب التنفيذ التقني لهذه المراحل زيادة تحليل تجريه المحكمة بعد أن تتم دورة بكاملها من أنشطة المحاكمات؛

(ب) والمدعى عليهم أو القضايا التي هم موضوعها تكون إما قضايا مجتمعية أحياناً أو متفرقة أثناء عملية المحاكمة وسيلزم تبرير أمر كهذا؛

(ج) والموظفون يقسمون أوقاتهم بين مختلف المحاكمات والحالات والقضايا وأنشطة الدعم العام وسيتعين أن تستنبط طريقة للتوزيع الدقيق لتكاليف الموظفين. وتخصص المرتبات في الطرف الراهن وفقاً للشعبة التي يعمل فيها الموظف ويمكن أن تحدد إما في إطار الصندوق العام للمحكمة أو الصندوق المتصل بالحالات. وهي ليست موزعة بحسب الرموز التي وُضعت كما أن المحكمة لا تخصص الساعات التي يعملها الموظفون لمختلف الحالات والتحقيقات التي تجري والقضايا والمحاكمات والطعون أو الدعم العام. والمحكمة بحاجة إلى أن تخصص المرتبات بشكل مختلف وأن تأخذ بنظام تسجيل الوقت بالنسبة لكافة الموظفين بمن فيهم القضاة وغيرهم من الأخصائيين. ولن تكون الجداول الزمنية وحدها الحل العملي ولن تشكل إثباتاً قاطعاً لما يخصص من الوقت. ويتم حالياً إصدار بطاقات مراقبة الوصول باعتبار ذلك سبيلاً معيارياً لبيان هوية الموظفين وأفراد الملاك المؤهلين التابعين للمتعهد. وهذه البطاقات الذكية تمكن من الوصول إلى أماكن المحكمة ولكن لا تصلح لأن تكون أداة لإدارة الوقت حيث إنها لا توفر أي سبيل للتعرف على المهام التي يتم أدائها.

١٣- والمحكمة بصدد إجراء تحليل أولي لإمكانية تخصيص التكاليف بحسب كل محاكمة بعينها. وكخطوة أولى، أُجريت مقابلات متعمقة عديدة مع البعض من العاملين في شتى البرامج الرئيسية بغية التأكد من وجهة نظرهم فيما يتعلق بإمكانية تخصيص تكاليف المحاكمة. وعلاوة على ذلك فإن المحكمة تقوم في الطرف الراهن بالاتصال ببعض المؤسسات القضائية الدولية لتبين كيف يتم تخصيص تكاليف

(٤) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة ... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الثاني، الجزء جيم - ١، الفقرة ٤١.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤٧.

المحاكمة على صعيدها. وهذه الخطوة الأولى من شأنها أن تمنح المحكمة مزيداً من التبصّر في التوقعات التي تحدو شتى الأجهزة فضلاً عن فهم الحلول المحتمل توحيها في تخصيص تكاليف المحاكمة.

١٤- وفي أعقاب تحليل المعلومات السابقة الذكر، تنوي المحكمة دراسة شتى المنهجيات وتقارن خاصة شتى طرق المحاسبة المتعلقة بالتكاليف المتاحة بغية تحديد أفضل طريقة تناسب احتياجات المحكمة.

١٥- والمحكمة بحاجة إلى أن تقيّم تأثير طريقة المحاسبة المتعلقة بالتكاليف المقترحة في المحاسبة الإدارية الشاملة والأهداف الاستراتيجية وثقافة الميزنة في المحكمة.

١٦- من ناحية أخرى، تحتاج المحكمة إلى أن تقيّم وتحلل الوقت والمواد والتدريب والموارد اللازمة لتنفيذ أنجع المحاسبة المتعلقة بالتكاليف على أفضل وجه في نظام SAP. وفي الطرف الراهن لا يوفر نظام SAP نظاماً لإدارة الوقت لتسجيل ساعات عمل الموظفين.

ثالثاً - مؤشرات الأداء

١٧- تستخدم المحكمة حالياً نظاماً لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية وهو النظام المسمى *Tableau de Bord* (لوحة المفاتيح) الذي يوفر معدلات شهرية ويمكن المحكمة من رصد الأداء. وهذا النظام يتيح بعض البصائر ذات الصلة بأنشطة المحكمة ويمكن أن يسهم في تطوير أدوات وأساليب محاسبية جديدة.

١٨- ثم إن البعض من مؤشرات الأداء الرئيسية التي يتيحها النظام هي مؤشرات تستخدم داخل قاعة المحكمة وإحصاءات تتعلق بالترجمة والشؤون العامة وأنشطة التوعية. ويبين الجدول ٤ ملخصاً لاستخدام المحكمة في فترة السنتين ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨.

الجدول ٣: ملخص لاستخدام قاعات المحكمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

استخدام قاعة المحكمة	عدد أيام المحكمة		عدد جلسات المحاكمة		عدد دورات المحكمة		زمن الانعقاد (بالدقائق)		القرارات الشفوية		الشهادات ^(٦)	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية	م.غ.	م.غ.	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤/١ - ٦/١	م.غ.	م.غ.	٢٣	١١٦	٤٨	٢٩٠	٢٠٣٢١	٢٠١٧	٤٣	٤٠	صفر	صفر
قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤/١ - ٧/١	م.غ.	م.غ.	١	صفر	١	صفر	٤٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤/١ - ٧/١	م.غ.	م.غ.	٢٤	٣٣	٥٨	٦٩	٥١٢٤	٣٤٧١	٨٨	٤٨	٢	صفر
قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤/١ - ٧/١	م.غ.	م.غ.	صفر	٤	صفر	٦	صفر	٣٤٦	٨	١٠	صفر	صفر
حالة أوغندا	م.غ.	م.غ.	١	صفر	١	صفر	٢٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
قضية أوغندا كوني	م.غ.	م.غ.	١	صفر	١	صفر	٣٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
حالة جمهورية أفريقيا الوسطى	م.غ.	م.غ.	صفر	١	١٥	١	صفر	١٥	صفر	صفر	صفر	صفر

(٦) طريقة حساب عدد الشهور هي الآتية: الشاهد الذي يبدأ الإدلاء ببينته خلال شهر واحد ويواصل الشهر الذي بعده سيظهر في الإحصاءات بالنسبة لكلا الشهورين. لذلك فإن العدد الإجمالي الحقيقي للشهود الذين يمثلون أمام المحكمة سيكون أدنى من الرقم الراهن الوارد في لوحة المفاتيح.

الشهادات ^(٦)		القرارات الشفوية		زمن الانعقاد (بالدقائق)		عدد دورات المحكمة		عدد جلسات المحكمة		عدد أيام المحكمة		استخدام قاعة المحكمة
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
صفر	صفر	٤	٢١	٨٩٦	١٨٨٤	١٢	١١	٧	١١	م.غ.	م.غ.	قضية جمهورية أفريقيا الوسطى ٨/١ - ٥/١
صفر	٤	صفر	٣٢	١٨٦	٣٠٢٧	٢	٤٣	١	٢٢	م.غ.	م.غ.	حالة دارفور
صفر	٤٦	١٠٥	٢٨٧	٧٤٧٨	٣٠٤٠٦	١٢٨	٤٣٠	٦١	١٨٤	٦١	١٢٩	المجموع

١٩- ويرد في الجدول ٥ ملخص للمؤشرات الرئيسية لشعبة دعم الدفاع منذ عام ٢٠٠٥.

الجدول ٥: المؤشرات الرئيسية لشعبة دعم الدفاع

المؤشر	بمجموع السنوات السابقة	المجموع لعام ٢٠٠٩	المجموع التراكمي
عدد المحامين المدرجين في القائمة	٢٧٩	٤٧	٣٢٦
عدد المساعدين المدرجين في القائمة	٣٦	٢٣	٥٩
عدد الفنيين من المحققين المدرجين في القائمة	٢٤	٣	٢٧
عدد المتهمين	٤	١	٥
الطلبات المتعلقة بالمساعدة القانونية - المتهمون	٤	١	٥
عدد الأشخاص المعلن أنهم معوزون	٣	١	٤
عدد المتهمين المعلن أنهم غير معوزين	١	١	٢
تعيينات المحامين الرسميين	٤١	٩	٥٠
تعيينات المحامين	٩	٢	١١
طلبات بالانخراط في قائمة المحامين	٤٣٦	٥٤	٤٩٠
طلبات بالانخراط في قائمة المساعدين	٥١	١٩	٧٠
طلبات بالانخراط في قائمة المحققين	٨٧	٣	٩٠
اجتماعات أفرقة الخبراء/حلقات دراسية لشعبة دعم الدفاع	٤	١	٥

رابعاً - الاستنتاجات

٢٠- يسمح الهيكل الحالي لتسجيل النفقات في نظام المحاسبة الذي تتوخاه المحكمة بالتمييز بين التكاليف على مستوى الحالة. وبالمثل تملك المحكمة نظاماً قائماً لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية لأنشطتها القضائية. بيد أن هذه الهياكل لا تسمح بتسجيل النفقات التي تُتكبد بحسب كل محاكمة.

٢١- وقد عمدت المحكمة إلى التصدي لهذه المسألة وهي في سبيلها إلى جمع المعلومات من مختلف الأجهزة كجزء من دراسة غرضها تحديد طريقة للمحاسبة المتعلقة بالتكاليف من شأنها أن تحسّن قدرتها على أداء المحاسبة القائمة على أساس النشاط وتساعد في التخطيط المستنير وفي اتخاذ القرارات. ويتم كذلك جمع البيانات من المنظمات القضائية الدولية الأخرى. وهناك قدر إضافي من العمل اللازم لتحليل المعلومات وتحديد نظام ملائم للمحاسبة المتعلقة بالتكاليف بالنسبة إلى المحكمة. ويعد أن يتم تحديد طريقة للمحاسبة المتعلقة بالتكاليف ستحتاج المحكمة إلى الوقت وإلى الموارد اللازمة للتنفيذ.

٢٢- وفيما تقوم المحكمة بتصميم أدوات للمحاسبة والتبليغ المتعلقين بالإدارة من أجل خلق معلومات جديدة وإضفاء قيمة مضافة على البيانات الإحصائية القائمة، من فهي ترحب بالمزيد من التوجيهات الإرشادية الصادرة عن اللجنة فيما يتعلق بمستوى المحاسبة التحليلية المطلوب منها.